المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني
Economic & Social Council of Jordan

النشرة الدورية 2022

نحو تمكين المواطنين من صنع القرار . . .

الاقتصادي والاجتماعي يعقد جلسات تشاورية حول ممارسات العمل اللائق في الأردن

مذكرة تفاهم ثلاثية بين الاقتصادي والاجتماعي واللجنة الوطنية لشؤون المرأة ومشروع مكانتي لتعزيز مشاركة المرأة اقتصاديا

في هذا العدد

الاقتصادي والاجتماعي يطلق حوارا وطنيا

زيارة لوزير الداخلية

توقيع مذكرات تفاهم

«الثورة الصناعية الرابعة وسوق العمل في الأردن» عنوان تقرير حالة البلاد 2022

الفهرس

كلمة رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي	4
الحوار الوطني	
مقدمة حول خطة تحديث القطاع العام	5
الحوار الوطني حول خطة تحديث القطاع العام	6
توصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي حول خطة تحديث القطاع العام	10
مؤتمر إطلاق نتائج الحوار الوطني	12
مشاركات محلية ودولية	
الجمعية الأردنية للعلوم التربوية تعاين تقرير حالة البلاد 2021	13
إطلاق تقرير مراجعة صفات الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن	14
ندوة علمية حول تقرير حالة البلاد 2021	15
المجلس الاقتصادي والاجتماعي يقدم ملاحظاته على مشروع قانون تنظيم البيئة الاستثمارية لسنة 2022	16
الاجتماع الثاني لمجموعة عمل السياسات	17
حفل إطلاق الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي 2021 - 2030 وخطتها التنفيذية	18
مؤتمر متخصص يبحث الحماية الاجتماعية في الأردن	18
وزير العمل يفتتح مؤتمر الانتقال العادل الى عدالة اجتماعية	19
الاقتصادي والاجتماعي يشارك في اجتماع القيادات الحكومية	20
ندوة بعنوان حالة البلاد بين التقرير وخطط التحديث	21
ندوة حوارية بعنوان «مستقبل الاستثمار في الأردن»	22
توقيع اتفاقيات	
الاقتصادي والاجتماعي يوقع مذكرة تفاهم مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الأردن	23
الاقتصادي والاجتماعي يوقع مذكرة تفاهم حول سياسات التشغيل وممارسات العمل اللائق المستقبلية في الأردن	24
الاقتصادي والاجتماعي يوقع مذكرة تفاهم ثلاثية مع اللجنة الوطنية لشؤون المرأة ومشروع مكانتي لتعزيز مشاركة المرأة اقتصاديا	25

نشاطاتنا	
جلسة تحضيرية لاعداد تقرير حالة البلاد 2022	26
الاقتصادي والاجتماعي يبحث سبل التعاون مع الزراعة	27
الاقتصادي والاجتماعي يبدأ بجلسات حالة البلاد التحضيرية	28
الاقتصادي والاجتماعي يعقد جلسات تشاورية حول ممارسات العمل اللائق في الأردن	29
وزير الداخلية يزور المجلس الاقتصادي والاجتماعي	29
المجلس في الإعلام	
تحقيق أهداف التنمية المستدامة: المصداقية مطلوبة - الغد	30
محور الموارد البشرية في تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي - الدستور	30
نيران «الغضب» يمكن رؤيتها في الأفق القريب - الأنباط	31
المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني - الدستور	31
الردة الاجتماعية الرابعة - الرأي	32
معهد الإدارة العامة في التحديث المنشود - الغد	32
أداء مقنع ونقاشات ساخنة - عمون	33
تطوير الخدمات في التحديث الإداري - عمون	33
ملحق جلسات الحوار الوطني	34
إنجازات المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام 2022	39
نتائج الاستطلاع حول خطة تحديث القطاع العام 1	40
نتائج الاستطلاع حول خطة تحديث القطاع العام 2	41

كلمة رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الأستاذ الدكتور موسى شتيوي

يسعدني أن أقدم لكم النشرة الإخبارية الخاصة بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي بعددها الثالث والرابع، والتي تضم كافة الإنجازات والأنشطة والفعاليات والمنشورات التي أصدرها المجلس منذ بدء العام إلى الآن، والتي تهدف إلى تعزيز التواصل مع الشركاء والمواطنين حول ما نقدمه لتحقيق الهدف المرجو للمجلس كمستشاراً مؤسسياً للحكومة وبيتاً للحوار المجتمعي.

وإيماناً منا بأهمية الحوار الاجتماعي وفاعليته، لقد قام المجلس بالعديد من اللقاءات والاجتماعات وجلسات الحوار بمشاركة الشركاء الاجتماعيين، كما قام بعقد العديد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم مع مؤسسات وطنية ودولية ذات الاهتمام المشترك، بهدف بناء شراكات استراتيجية، ولعمل دراسات معمقة حول العديد من القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

وانطلاقاً من رؤية جلالة الملك النهضوية بأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية، وبعد إعلان الحكومة خارطة تحديث القطاع العام في تموز 2022، قام المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني بإجراء حوار وطني حول أهم المبادرات التي تضمنتها خارطة الطريق، إذ تم عقّد 14 جلسة حوارية في كافة محافظات المملكة، بمشاركة كافة الهيئات والمؤسسات المنتخبة والممثلة، وعدد من أصحاب العلاقة سواء من القطاع الخاص أو العام، ورؤساء مجالس المحافظات والبلديات، ورؤساء غرف الصناعة والتجارة ومنظمات المجتمع الدولي والنقابات العمالية، إضافة إلى الأكاديميين والجامعيين، وطلبة الجامعات، وذلك بهدف الحصول على تغذية راجعة للمساهمة في تقييم الخطة وتقديم التوصيات المناسبة حولها.

كذلك فقد شرع المجلس بالتحضير لإعداد تقرير حالة البلاد لعام 2022 مع تغيير بسيط في المنهجية، إذ سيركز على موضوع محدد ويخضعه للبحث على كافة المستويات، وتماشياً مع رؤية التحديث الاقتصادي التي رعاها جلالة الملك عبدالله الثاني في منتصف العام، فقد اختار المجلس لتقرير حالة البلاد موضوع الثورة الصناعية الرابعة وسوق العمل، يشارك في إعداده فريق بحث مكون من 15 باحثاً أردنياً.

كما يطيب لي أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير لفريق عمل المجلس بكافة مستوياته وكافة الشركاء الاستراتيجيين من القطاع العام والخاص والباحثين على تعاونهم ودعمهم الموصول للمجلس، والذي ساهم بشكل فعّال في تعزيز أنشطة المجلس.

في النهاية سنكرّس طاقاتنا للقيام بمسؤولياتنا لخدمة الوطن تحت راية صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الثاني، ابن الحسين حفظه الله ورعاه، وولي عهده صاحب السمو الملكي الأمير الحسين بن عبدالله.

الحوار الوطني

مقدمة حول خارطة تحديث القطاع العام

تحقيقاً لرؤية جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم -حفظه الله ورعاه- بضرورة الارتقاء بمستوى جودة الخدمات المقدمة للمواطنين وتحسين كفاءة الإدارة العامة ومعالجة الإجراءات البيروقراطية، شُكِّلَت لجنة تحديث القطاع العام بتاريخ 2021/12/26م برئاسة دولة رئيس الوزراء، وتمثيل من القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني.

وشمل إطار عمل اللجنة سبعة مكونات رئيسة، هي: الخدمات الحكومية، والإجراءات والرقمنة، والهيكل التنظيمي والحوكمة، ورسم السياسة وصنع القرار، والموارد البشرية، والتشريعات، تعزيز الثقافة المؤسسية وإدارة التغيير. هذا وقد تم إعداد تقارير تفصيلية لكل مكوّن تتضمن وصفاً لواقع الحال والإجراءات والمبادرات المطلوبة للتحديث.

كما تسعى رؤية تحديث القطاع العام إلى تحقيق 33 هدفا استراتيجياً، تشكل بدورها خارطة طريق تحديث القطاع العام للأعوام العشرة القادمة، وسيتم تنفيذها على ثلاث مراحل، إذ تُبنى كل مرحلة على إنجازات سابقتها تراكمياً، والمرحلة الأولى للأعوام 2022-2025 تتضمن وضع 206 من الإجراءات والمبادرات سيتم تنفيذها خلال هذه المرحلة من خارطة الطريق، على أن يتم إجراء تقييم شامل للبرنامج ورصد الإنجازات المتحققة والدروس المستفادة من المبادرات، ليصار إلى تطوير المرحلة الثانية من البرنامج للأعوام 2026-2029، ويلي ذلك العمل على إجراء تقييم شامل لهذه المرحلة في نهاية 2029، من أجل تصميم المرحلة الثالثة جنبا إلى جنب مع تحديد المبادرات المناسبة لها خلال الأعوام 2030-2033.

للمزيد >>

الحوار الوطني حول خطة تحديث القطاع العام

قام المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني بإجراء حوار وطني بنّاء وشامل، مبني على اختصاصات المشاركين ومعارفهم، إذ عُقدت الجلسات بمشاركة فئات المجتمع المختلفة وأطيافه وبمشاركة عدد من أصحاب العلاقة سواء من القطاع الخاص أو العام، ورؤساء مجالس المحافظات والبلدية، ورؤساء غرف الصناعة والتجارة، ومنظمات المجتمع الدولي والنقابات، إضافة إلى الأكاديميين والجامعيين، وعدد من الشباب.

ونُظمت الجلسات الحوارية على مدى ما يقارب من ثلاثة أشهر، وذلك بواقع ثلاث جلسات في العاصمة عمان بدءاً من تاريخ 2022/09/21، وجلسة أسبوعية في كل محافظة من محافظات المملكة، تحمل العناوين التالية الهيكل التنظيمي والحوكمة، الموارد البشرية، والخدمات الحكومية، أنهى المجلس حواراته في محافظة العقبة بتاريخ 2022/12/14. وبواقع 14 جلسة حوارية.

أهداف الجلسات الحوارية في المحافظات:

تشكيل تغذية راجعة حول الخطة، ومدخل للتوصيات والمقترحات والأفكار العلمية التي ستطرح خلال هذه الجلسات والتي سوف يقدمها المجلس للحكومة بعد كل هذه الحوارات.

الفئات المستهدفة في الحوار الوطني:

اتبع المجلس منهجية موحدة في اختيار الفئات المشاركة في الحوار الوطني في كافة محافظات المملكة، والتي تكونت من القيادات المحلية والوطنية من الهيئات المنتخبة في المحافظات، والتي شملت أعضاء مجلس النواب، ومجالس المحافظات، والمجالس البلدية، والنقابات العمالية والمهنية، وغرف الصناعة والتجارة، إضافة إلى الحاكم الإداري (المحافظ)، كما تضمنت الفئات المستهدفة أعضاء مجالس الأعيان، والوزراء والنواب السابقين، ورؤساء الجامعات وأعضاء الهيئة التدريسية المتخصصين، إضافة إلى طلبة الجامعات ومؤسسات المجتمع المدني في كل محافظة.

المنهجية

أولاً: عقد جلسات للحوار الوطني والتي نُظِّمَت بإرسال الأوراق المرجعية للمكونات الثلاثة لخارطة الطريق قبل موعد الحوار، وعرض أهم مكونات الخطة على المشاركين في الجلسة، وإجراء حوار مفتوح حول المبادرات الموضوعة فيها، كما تم توزيع استبيان على المشاركين متضمناً أهم المبادرات الموجودة في الخطة.

ثانياً: فتح منصة للحوار على الموقع الإلكتروني للمجلس ومنصات التواصل الاجتماعي حول عدد من المبادرات ولمدّة زمنية محددة، (هذا استطلاع غير علمي وسيتم الاسترشاد به دون الاعتماد عليه)، إذ بلغ عدد الذين شاركوا في النقاش على موقع المجلس (719) مشاركاً ومشاركة.

ثالثاً: إجراء تحليل لمخرجات خطة التحديث من خلال تحليل الأولويات التي حددتها الخطة، وإجراء تقييم إضافي لبعض القضايا. كما تم اتباع منهجية وخطوات محددة في تحليل مخرجات الجلسات الحوارية تتضمن:

1. تصنيف الردود إلى آراء ومقترحات واستفسارات.
2. تحليل مخرجات الحوار بعد التصنيف.

مخرجات نتائج الحوار الوطني حول خارطة تحديث القطاع العام:

تركزت الحوارات التي تم إجراؤها في المحافظات على العديد من المبادرات التي تضمنتها الخارطة وضمن محاورها الثلاثة، وهي الهيكل التنظيمي والحوكمة والموارد البشرية والخدمات الحكومية. إذ كان هناك العديد من الآراء والمقترحات والاستفسارات حول هذه المبادرات حسب كل محور ومبادرة على حدة تتعلق بمدى استدامة هذه المبادرات وآثارها المستقبلية على تبسيط الاجراءات والخدمات المقدمة للمواطنين، بالإضافة الى أسباب عدم شمولها للبلديات والهيئات والمؤسسات المستقلة ولبعض الوزارات مثل وزارة الصحة وغيرها، وقد كانت مخرجات الحوار على النحو التالي:

أولا: محور الهيكل التنظيمي والحوكمة

من اكثر المحاور التي حازت على اهتمام المشاركين محور الهيكل التنظيمي والحوكمة وما تضمنه من مبادرات تتعلق بإنشاء الوزارات والمؤسسات الحكوميةوإلغائها، لوجود تجارب سابقة في هذا الشأن. إذ ركزت الآراء والمقترحات المقدمة من المشاركين ضمن محور الهيكل التنظيمي والحوكمة على القضايا والمبادرات التالية:

1)إلغاء وزارة العمل وتوزيع مهامها على وزارة الداخلية (تصاريح العمل) ووزارة التربية وتنمية الموارد البشرية المستحدثة (مؤسسة التدريب المهني)، كما تبدّى ذلك في استطلاع المشاركين في الحوار في المحافظات بنسبة (61%) والقيادات الحكومية بنسبة (61%). وكان ثمة معارضة لإلغاء الوزارة وذلك للدور الحيوي والمتعدد الذي تقوم به.

2)إنشاء وزارة التواصل الحكومي: أبدت الغالبية الساحقة حسب استطلاع المشاركين في الحوار المجتمعي بنسبة (80%)، واستطلاع القيادات الحكومية بنسبة (95%) إنشاء وزارة التواصل الحكو مي.

3)دمج وزارة النقل ووزارة الأشغال العامة والإسكان في وزارة واحدة لتصبح وزارة خدمات البنية التحتية. فالغالبية المستطلعة آراؤهم من المشاركين في الحوارات أيدت دمج وزارة النقل ووزارة الأشغال العامة والإسكان لما له من أهمية في تطوير البنية التحتية وزيادة التنسيق بين الجهات المعنية وبنسبة (81%). بينما جاءت النتائج بالنسبة للقيادات الحكومية (موظفي الإدارة العليا) بالاتجاه المعاكس، إذ عارض الأغلبية عملية الدمج بنسبة (58%).

4)دمج وزارة الشباب مع وزارة الثقافة، لقد أبدت الغالبية من المشاركين في الحوارات المجتمعية إضافة إلى القيادات الحكومية موافقة على دمج الوزارتين بوزارة واحدة وذلك حسب الاستطلاع الذي تم توزيعه على المشاركين، (المحافظات87%، والقيادات الحكومية82%).

5)دمج وزارة التربية والتعليم مع وزارة التعليم العالي وإنشاء وزارة التربية وتنمية الموارد البشرية. فقد حظيت فكرة دمج وزارة التربية والتعليم، وإلغاء وزارة التعليم العالي بدعم أكثر من ثلثي العدد من المشاركين في الحوار، حسب استطلاع المشاركين (70%)، وأكثر من ثلاثة أرباع (77%) في استطلاع القيادات الحكومية.

6)دمج هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي مع هيئة تطوير المهارات، إذ حظي هذا الموضوع باهتمام خاص من الخبراء في التعليم العالي والأساتذة الجامعيين الذين شاركوا في الحوار (بحكم التخصص والاختصاص) أكثر من بقية المشاركين في جلسات الحوار في كافة المحافظات.

ثانيا: محور الموارد البشرية

لقد حظي محور الموارد البشرية بمساحة كبيرة من النقاش في كافة المحافظات وذلك لأسباب كثيرة، منها أنّ الموارد البشرية مهمة جداً في ظل عدم امتلاك الدولة الموارد الطبيعية الكافية، ولأن الموارد البشرية العاملة في الإدارة العامة هي الذراع التنفيذي للخطط والسياسات الحكومية، وأن أداء هذه الموارد ينعكس على مستوى الأداء الحكومي عموماً. وفيما يلي أهم المبادرات التي حظيت بنقاشات موسعة:

1)إلغاء ديوان الخدمة المدنية: جاءت مخرجات الحوار مؤيدة تأييداً كبيراً لإلغاء ديوان الخدمة المدنية وتغيير أدواره الحالية، ومؤيدة لإنشاء هيئة الخدمة المدنية والإدارة العامة مع تعظيم الدور الرقابي للهيئة. ولقد أيد إلغاء الديوان غالبية من ثلثي المستطلعين (62%) وغالبية شبه مطلقة في استطلاع القيادات الحكومية في القطاع العام (87%).

2)تبني اللامركزية في التعيين، إذ كانت آراء المشاركين في الجلسات الحوارية مؤيدة لهذا التوجه لما له من أهمية في التحديث والتطوير لآلية التعيين المعمول به حاليا على أن يكون دور الهيئة دور اً رقابياً وأن يكون التعيين مبنياً على الكفاءة.

3)المساءلة للموظفين والمسؤولين، والتركيز على اعتماد الكفاءة في التعيينات، وتغيير ثقافة الموظفين في القطاع العام والقضاء على الواسطة والمحسوبية في تقديم الخدمات للمواطنين، وتعزيز الولاء الوظيفي، وضرورة الارتكاز على مبدأ المكافأة مقابل الإنجاز لدى الموظفين. كما أكد المشاركون على أهمية تعزيز الثقافة المؤسسية والمسؤولية للموظفين في القطاع العام.

ثالثا: محور الخدمات الحكومية

وفيما يتعلق بمحور الخدمات الحكومية فقد أيد المشاركون في استبيان المحافظات والقيادات الحكومية على أهمية الوصول الى حكومة رقمية بنسبة94% و97% من المشاركين على الترتيب لما له من اهمية في تحسين مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين والحد من الواسطة والمحسوبية والفساد.

كما أيد89% من المشاركين في المحافظات و100% من المشاركين في استبيان القيادات الحكومية على أهمية التحول الكامل للمدفوعات. كما كان هناك تأكيد من قبل المشاركين على أهمية تحسين الاجراءات وتطوير الخدمات ذات التماس المباشر مع المواطنين، وتطوير البنية التحتية نظرا لتعدد المنصات التي تقدم الخدمات الحكومية وتفاوت جودة البنية التحتية بين المناطق.

توصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي حول خطة تحديث القطاع العام

استناداً لمخرجات الحوار الوطني المشار إليه سابقاً والتضخم المؤسسي لبعض المبادرات التي لم تحظَ بالاهتمام الكافي في اللقاءات الحوارية، نقدم التوصيات التالية:

توصيات محور الهيكل التنظيمي و ا لحو كمة

أولاً: قطاع التعليم والتعليم العالي

1.السير في دمج وزارة التربية والتعليم مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وتمكين مجلس التعليم العالي ومجالس الأمناء والدفع باتجاه استقلالية الجامعات.

2.الإبقاء على هيئة الاعتماد وضمان الجودة مستقلة ،وإضافة اعتماد المدارس واختصاصاتها وعدم دمجها مع هيئة تنمية وتطوير المهارات الفنية والتقنية.

ثانياً: قطاع العمل

1.عدم السير بإلغاء وزارة العمل مع إجراء دراسة لإعادة هيكلتها.

2.تعيين رئيس لمجلس إدارة المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي متفرغا بمسمى (محافظ التأمينات الاجتماعية) أو رئيس مجلس التأمينات الاجتماعية، ويكون له نائبان أحدهما للتأمينات والآخر للاستثمار.

ثالثاً: قطاع الخدمات الاجتماعية

1.إعادة النظر في دمج وزارة الشباب مع وزارة الثقافة في وزارة واحدة وإخضاعها إلى مزيد من الدراسة.

رابعا: قطاع خدمات البنية التحتية

1.السير بإجراءات دمج كل من وزارة النقل ووزارة الأشغال العامة والإسكان في وزارة واحدة لتصبح وزارة خدمات البنية التحتية.

خامسا :قطاع تنظيم الأنشطة الاقتصادية

1.تعزيز قدرة وحدة الشراكة بين القطاعين العام والخاص في وزارة الاستثمار من النواحي الفنية والإدارية.

2.إعادة هيكلة المؤسسة التعاونية وتحسين كفاءتها وتطوير دورها وإعطاؤها صفة اعتبارية، وإنشاء صندوق مالي (بنك تعاوني) لدعم العمل التعاوني في المملكة تماشياً مع رؤية جلالة الملك والدور الذي يُمكن أن تقوم به المؤسسة التعاونية في تنفيذ خطة التحديث الاقتصادي.

سادساً: التواصل الحكومي ودعم القرار

1.إنشاء وزارة التواصل الحكومي لتعمل كمظلة إدارية لرسم السياسة الإعلامية للحكومة .

2.إنشاء وحدة مرجعية في وزارة التخطيط والتعاون الدولي لرسم السياسات الوطنية (وحدة رسم السياسات) في وزارة التخطيط والتعاون الدولي، أو في رئاسة الوزراء.

3.تحويل دائرة الإحصاءات العامة إلى مركز إحصائي وطني تفاعلي لجمع البيانات وتحليلها.

توصيات محور الموارد البشرية

1.إنشاء هيئة الخدمة العامة والإدارة العامة بقانون، كخلف قانوني لديوان الخدمة المدنية، يرتبط برئيس الوزراء أو نائب رئيس الوزراء لتطوير القطاع العام، وتعطى صفة الضابطة العدلية، وتمارس الرقابة الإدارية على الدوائر ومؤسسات القطاع العام غير منقوصة، والإشراف على تخطيط الموارد البشرية على مستوى القطاع العام.

توصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي حول خطة تحديث القطاع العام

2.نقل صلاحيات التوظيف للدوائر والمؤسسات العامة (اعتماد التعيين اللامركزي)، شريطة أن تراقب الهيئة حسن سير الإجراءات وسلامتها، وتعطى حق إلغاء القرارات الإدارية المخالفة.

3.إعادة النظر في الوصف الوظيفي والمواصفات الوظيفية، وتضمينها مؤشرات الأداء الفردي واعتمادها من الهيئة المستحدثة قبل الإعلان عن شغل الوظائف الشاغرة التي تعتمدها الهيئة، بموجب تعليمات ملزمة لتخطيط الموارد البشرية، تستند إلى تحليل العمل وفق الخطة الاستراتيجية التي تعتمد للدائرة.

4.اعتماد آلية علمية لتسعير الوظائف بالتركيز على المهارات تركيزاً رئيساً وليس فقط على الشهادات العلمية.

5.إعادة النظر في أنظمة المكافآت والحوافز وربطها بمخرجات الأداء الفردي والمؤسسي.

6.التجذير والمأسسة لمفهوم «ثقافة الخدمة العامة» لدى موظفي الإدارة العامة.

7.تضمين نظام الخدمة المدنية السلك المهني ليرتبط بالمهنة مثل المعلمين والأطباء.

8.تنظيم معهد الإدارة بقانون ومنحه الشخصية الاعتبارية.

توصيات محور الخدمات الحكومية

1.الأخذ بمبدأ الخدمات الشاملة وخاصة في قطاعي الصحة والتعليم في تقديم الخدمة.

2.التطوير والتعزيز لأدوات مشاركة «متلقي الخدمة» من خلال تطبيق منهجيات سماع صوت المواطن وإشراك المعنيين في تطوير معايير تقديم الخدمة، وقياس دوري لرضا متلقي الخدمات.

3.تطوير البنية التحتية التكنولوجية في المحافظات.

4.إيجاد حلول لكبار السن وذوي الإعاقة بسبب عدم تمكن أغلبهم من استخدام الرقمنة في الخدمات.

توصيات إضافية

استناداً لمخرجات الحوار الوطني وآراء الخبراء في المجلس الاقتصادي والاجتماعي، فتالياً بعض الملاحظات أو التوصيات الخاصة بقضايا لم تتضمنها الخطة:

1.إخضاع بعض المبادرات الخاصة بدمج أو إلغاء بعض المؤسسات أو الوزارات لمزيد من الدراسة والمشاورات.

2.أن تضع خطة التحديث الإداري خطة لدراسة إعادة الهيكلة للمؤسسات المستقلة.

3.النظر في إمكانية أن تشمل الخطة في مرحلة لاحقة للإدارات المحلية (المجالس البلدية) في خطة تحديث القطاع العام.

4.إجراء دراسات حول الإصلاح المالي ليواكب عملية التحديث الإداري.

5.النظر في إمكانية تطوير نموذج أردني للإدارة العامة في ضوء التوجه للحكومات الحزبية مستقبلاً.

6.لتلافي الازدواجية وضعف التكاملية في المؤسسات والوزارات، يمكن اللجوء إلى السياسات القطاعية للمؤسسات التي تتداخل مهامها وأدوارها مع بعضها البعض.

7.هندسة الإجراءات وتكاملية الخدمات المقدمة للمواطنين بين كافة الجهات الحكومية.

8.تعزيز الثقافة الرقمية وآلية التعامل مع كبار السن وذوي الإعاقة.

مؤتمر إطلاق نتائج الحوار الوطني

عقد المجلس الاقتصادي والاجتماعي مؤتمرا صحفيا لإطلاق نتائج الحوار الوطني الذي أجراه في كافة محافظات المملكة حول خطة تحديث القطاع العام.

وبين رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي الدكتور موسى شتيوي، أن المشاركين بالحوار أثاروا عددا من القضايا المهمة التي لم تشملها خارطة تحديث القطاع العام.

وأشار شتيوي إلى أنه قد نتج عن الحوارات خلال الجلسات النقاشية، ونتائج استطلاع الرأي والاستبانات العديد من القضايا الأخرى التي لم تتضمنها خارطة تحديث القطاع العام، والتي من أهمها مركزية القرارات وتعدد الجهات المعنية باتخاذها، والآثار المالية التي ستترتب على تنفيذ الخطة ومصادر تمويلها، والأبعاد الاجتماعية للخارطة، وتطوير البنية التحتية ووزارة الإدارة المحلية والبلديات، والآليات والمعايير لانتقاء الكفاءات وتحفيزها وحمايتها وتفويض الصلاحيات والإحلال والتعاقب الوظيفي والربط مع رؤية التحديث الاقتصادي وتحديد التقاطعات فيما بينها.

وبين أن الحوار الوطني الذي أطلقه المجلس في شهر أيلول الماضي هدف إلى تشكيل تغذية راجعة حول الخطة، ومدخل للتوصيات والمقترحات والأفكار العلمية التي ستطرح خلال هذه الجلسات.

وأشار إلى أن المجلس اتبع منهجية موحدة في اختيار الفئات المشاركة في الحوار الوطني في جميع محافظات المملكة، والتي تكونت من القيادات المحلية والوطنية من الهيئات المنتخبة في المحافظات، والتي شملت أعضاء مجلس النواب، ومجالس المحافظات، والمجالس البلدية، والنقابات العمالية والمهنية، وغرف الصناعة والتجارة، إضافة إلى الحاكم الإداري (المحافظ).

5 | الدستور محليات
TUESDAY 24 JANUARY 2023
«الاقتصادي والاجتماعي» يعلن توصيات مخرجات الحوار الوطني
شتيوي: بدء دراسة دمج وإلغاء المؤسسات المستقلة اليوم
دمج وزارة التربية مع التعليم العالي والبحث العلمي
عدم إلغاء وزارة العمل مع إجراء دراسة لإعادة هيكلتها
تعيين رئيس متفرغ لمجلس إدارة الضمان الاجتماعي
إعادة النظر بدمج وزارة الشباب مع الثقافة وإخضاعها للدراسة
دمج النقل الأشغال في وزارة خدمات البنية التحتية
تعزيز وحدة الشراكة في وزارة الاستثمار فنيا وإداريا
إعادة هيكلة المؤسسة التعاونية وإعطاؤها صفة اعتبارية

للمزيد >>

مشاركات دولية ومحلية

الجمعية الأردنية للعلوم التربوية تعاين تقرير حالة البلاد 2021

2022/6/7

أقامت الجمعية الأردنية للعلوم التربوية ندوة حوارية لمناقشة تقرير حالة البلاد 2021 (قطاع التعليم العالي والبحث العلمي)، والتي تحدث فيها الدكتور وجيه عويس وزير التربية والتعليم العالي والبحث العلمي، والدكتور موسى شتيوي رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وأدارها الدكتور راتب السعود رئيس الجمعية الأردنية للعلوم التربوية، مساء الأحد في فندق روتانا عمان (العبدلي)، وبمشاركة رؤساء الجامعات الأردنية، وأعضاء مجلس التعليم العالي، والقيادات الأكاديمية في مؤسسات التعليم العالي الأردنية، وأعضاء الجمعية.

وتحدث الدكتور شتيوي عن الآلية التي خرج من خلالها التقرير، وبعض الملاحظات حول طريقة القبول في الجامعات، ومشاكل البحث العلمي الذي يجب أن يخرج من الفردانية إلى العمل الجماعي، وتكوين فرق بحثية تبحث في هموم الناس ومشاكلهم وإيجاد الطرق المناسبة لحلها.

كما أوضح أن الاهتمام يجب أن ينصب على العلوم الإنسانية والاجتماعية بالتوازي مع الاهتمام بالجوانب العلمية الأخرى؛ إذ تسهم العلوم الاجتماعية في تحديد توجهات الطلبة ورفدهم بالمعرفة الإنسانية التي تصقل أرواحهم، وتهذب سلوكياتهم.

كما تحدث عن توصيات التقرير والتي من أهمها تعظيم دور مجالس الأمناء، والعمل على استقرار التشريعات واستمرارها، والعمل على إعادة النظر في أسس القبول الموحد، والتركيز على الجودة الأكاديمية، والإلغاء التدريجي للنظام الموازي في الجامعات. وفي الختام ناقش الحضور المشكلات التي تواجه قطاع التعليم العالي في الأردن، وكيفية النهوض به إلى المكانة التي يستحقها، بعد أن حقق سمعة عربية وعالمية جعلت من الجامعات الأردنية مقصدا للطلبة العرب والأجانب.

للمزيد >>

مشاركات دولية ومحلية

إطلاق تقرير مراجعة صفات الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن

2022/6/22

شارك أمين عام المجلس الاقتصادي والاجتماعي الدكتور متري مدانات في مؤتمر إطلاق تقرير مراجعة صفات الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن، الذي نظمته وزارة الاستثمار بالتعاون مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD وبمشاركة من القطاعين العام والخاص الأردني.

وفي مداخلته أكد مدانات على أهمية جذب الاستثمارات ذات القيمة المضافة والمنتجة في الاقتصاد وأن يكون التركيز على نوعية الاستثمارات.

أمين عام وزارة الاستثمار زاهر القطارنة، خلال إطلاقه التقرير، أكّد على أن التقرير يهدف إلى قياس مساهمة الاستثمار الأجنبي في التنمية المستدامة وتحديد السياسات لتعظيم الآثار الإيجابية وتجنب الآثار السلبية المحتملة.

وبين القطارنة أن التقرير يتضمن ركيزتين أساسيتين، الأولى هي توفير مؤشرات حول تأثيرات الاستثمار الأجنبي المباشر، والثانية في إيجاد مجموعة من أدوات السياسات (Policy Toolkit) حول ماهية الممارسات المثلى للإعداد المؤسسي ومزيج السياسات اللازمة لإتاحة الفرصة لتحقيق فوائد التنمية المستدامة للاستثمار.

للمزيد >>

مشاركات دولية ومحلية

ندوة علمية حول تقرير حالة البلاد 2021

2022/7/26

نظمت جمعية الشؤون الدولية بالتعاون مع جمعية الأكاديميين الأردنيين ندوة علمية حول تقرير حالة البلاد 2021، في مقر الجمعية بحضور رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي الدكتور موسى شتيوي للحديث حول أبرز نتائج التقرير وتوصياته، ومضامينه. وقدم شتيوي عرضاً عاماً لأهم مضامين التقرير في الجلسة الأولى، وتناول الدكتور عزت جرادات محور التعليم العام، والدكتور قاسم الحموري فقد تناول محور بيئة الأعمال والاستثمار، وفي الجلسة الثانية تحدث الدكتور صبري ربيحات عن محور التنمية الاجتماعية، والدكتور أحمد بطاح تحدث عن محور تطوير القطاع العام.

وأعرب شتيوي عن تقديره للمنظمين لاهتمامهم بتقرير حالة البلاد، مؤكدا على أهمية التقرير في دراسة ومراجعة القطاعات كافة ومراجعتها، منوها الى التغيير في المنهجية الذي سيطرأ على التقرير في 2022، مع المحافظة على الفكرة العامة من التقرير.

مشاركات دولية ومحلية

المجلس الاقتصادي والاجتماعي يقدم ملاحظاته على مشروع قانون تنظيم البيئة الاستثمارية لسنة 2022

2022/8/2

قدم المجلس الاقتصادي والاجتماعي ورقة حول قانون تنظيم البيئة الاستثمارية لسنة 2022 تضمنت ملاحظات بهدف تعزيزه، مثل إعطاء صلاحيات لوزارة الاستثمار بممارسة صلاحيات المجلس البلدي من شأنه أن يحرم المجالس المحلية من الاستفادة من عوائد الاستثمار على المجتمع المحلي، ويضعف التوجه نحو اللامركزية الإدارية والمالية، كما تضمن قانون تنظيم البيئة الاستثمارية الرجوع إلى أحكام العديد من التشريعات والقوانين والأنظمة والتعليمات، إضافة إلى إنشاء لجان مختلفة، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى تعقيد الإجراءات وتأخير تنفيذ المشاريع الاستثمارية. إضافة إلى تجهيز كافة الإجراءات المتعلقة بدليل الترخيص قبل الموافقة على مشروع القانون، وتحديد الحوافز بوضوح ضمن مسودة مشروع القانون، وتسهيل الإجراءات المتعلقة بهم، وربط الإعفاءات والحوافز بالتشغيل والاستثمار في المحافظات والقطاعات الواعدة.

وحضر رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي الدكتور موسى شتيوي اجتماع لجنة الاقتصاد والاستثمار برئاسة النائب الدكتور خير أبو صعيليك، لمناقشة مشروع قانون تنظيم البيئة الاستثمارية لسنة 2022.

وأكد على أهمية قانون الاستثمار وضرورة تعظيم المكاسب للاستثمار الأجنبي عبر ربط الحوافز والامتيازات للمستثمر بالقيمة المضافة للاقتصاد الأردني، وخاصة تشغيل الأردنيين وضرورة ربط الحوافز بمخرجات خطة التحديث الاقتصادي والتركيز على الأمن الغذائي والقطاع الصناعي.

للمزيد >>

مشاركات دولية ومحلية

الاجتماع الثاني لمجموعة عمل السياسات.

2022/8/17

اختتمت مجموعة العمل المعنية بالسياسات التابعة للبرنامج الإقليمي «تعميم العمالة في التجارة والاستثمار في الجوار الجنوبي» (METI)اجتماعها الثاني في عمان ، الأردن.

بعد الملاحظات التمهيدية لرئيس البرنامج الدكتور متري مدانات، أمين عام مجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني، والسيدة فريدا خان، المنسق الإقليمي لمنظمة العمل الدولية في الأردن، تم تعريف أعضاء مجموعة العمل بالنتائج الرئيسية للدراسة التي تم إجراؤها بالاشتراك بين منظمة العمل الدولية ومركز التجارة الدولية (ITC) حول «إمكانات التصدير وخلق فرص العمل في الأردن».

وشارك أعضاء مجموعة العمل بعد ذلك في تحديد الأولويات المتعلقة بالتوظيف والتجارة والاستثمار في مؤسساتهم، وتوصلوا في نهاية النقاش الى أن تكون أولويات برنامج (METI) لتحليل سلاسل القيمة في عدد من القضايا (1 الملابس ، (2) الهندسة ، (3) ، إنتاج الغذاء و (4) السياحة.

وليتم تحديد أهم الأولويات، قامت المجموعة بتعريف تسعة معايير للاختيار بناء على الأهداف الاستراتيجية للأردن، وكلفت فريق برنامج (METI) للقيام بالمزيد من التحليل حول هذه المعايير ،وهي:

- إمكانية التصدير.
- إمكانية التوظيف (النساء ،الشباب، الشركات الصغيرة والمتوسطة)
- تحديد سلاسل القيمة.
- تعقيدات المنتج.
- تنوع اسواق التصدير.
- الاستدامة والأثر البيئي.
- شروط العمل.
- إمكانية الأتمتة.
- القدرة على الصمود والتعافي من الأزمات.

مشاركات دولية ومحلية

حفل إطلاق الاستراتيجيّة الوطنيّة للأمن الغذائي 2021ـ2030 وخطّتها التنفيذيّة.

2022/8/29

شارك رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي الدكتور موسى شتيوي في حفل إطلاق الاستراتيجيَّة الوطنيَّة للأمن الغذائي 2021 - 2030 وخطَّتها التنفيذيَّة.

وقال رئيس الوزراء بشر الخصاونة إن الاستراتيجيَّة الوطنيَّة للأمن الغذائي هي أول استراتيجيَّة يتمُّ إعدادها للأمن الغذائي في الأردن. وأضاف الخصاونة خلال حفل إطلاق الاستراتيجيَّة الوطنيَّة للأمن الغذائي 2021 - 2030 وخطَّتها التنفيذيَّة، أنّ الاستراتيجيَّة وضعت تنفيذاً لتوجيهات جلالة الملك عبدالله الثَّاني بإعلان عام 2021 عاماً للأمن الغذائي، وأن يكون الأردن مركزاً إقليميَّاً للأمن الغذائي.

للمزيد >>

مؤتمر متخصص يبحث الحماية الاجتماعية في الأردن

2022/10/4

شارك أمين عام المجلس الاقتصادي الدكتور متري مدانات في مؤتمر الحماية الاجتماعية في الأردن الذي نظمه منتدى البحوث الاقتصادية ومركز الفينيق، في عمّان، لمناقشة النتائج التي تم التوصل إليها مع الجهات ذات العلاقة من المجتمع المدني، وممثلين عن الحكومة، والمنظمات الدولية مثل اليونيسيف والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين.

وقدم مدانات ورقة بحثية من ضمن سبع أوراق بحثية أعدت في سياق مشروع المنتدى حول إعادة تشكيل الحماية الاجتماعية.

للمزيد >>

مشاركات دولية ومحلية

وزير العمل يفتتح مؤتمر الانتقال العادل إلى عدالة اجتماعية

2022/10/12

شارك أمين عام المجلس الاقتصادي والاجتماعي الدكتور متري مدانات في أعمال مؤتمر «الانتقال العادل لعدالة اجتماعية»، لمناقشة دور النقابات العمالية بالتصدي لتأثيرات ظاهرة التغير المناخي، والذي نظمه الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن بالتعاون مع مؤسسة «فريدريش إيبرت».

وقال وزير العمل نايف استيتية، خلال افتتاح المؤتمر، إن مفهوم العدالة الاجتماعية مفهوم واسع وكبير ، وهو عبارة عن نظام اجتماعي اقتصادي، وهو وعاء لعناصر سياسية واجتماعية واقتصادية، تهدف إلى تحقيق الحياة الكريمة للمواطنين، مشيرا إلى أن المؤتمر يتناول موضوعا مهما، إذ يشكل تغير المناخ تحديًا صعبًا للعدالة الاجتماعية.

وأضاف أن الأشخاص ليسوا متساوين في التأثر بتغير المناخ، وخاصة الفئات الأكثر ضعفًا في الدول النامية «النساء، والأطفال، والفقراء، وذوي الاحتياجات الخاصة ، لأنها الأقل جاهزية ماليا واقتصاديا لمواجهة آثار تغير المناخ، فالدول النامية هي الأكثر تضررا من تغير المناخ بسبب انخفاض نصيب الفرد من الدخل وتفشي الأمية والأمراض المنتشرة.

وبيّن استيتية أن انخفاض نصيب الفرد من الدخل ومتوسط العمر والبنية التحتية المحدودة والهشاشة الاقتصادية والزراعة التقليدية تؤثر سلبا على الأجيال المقبلة، مشيدا بالتشريعاتِ والإجراءاتِ والمبادراتِ التي اتخذتها المملكة للعناية ببيئات العمل.

للمزيد >>

مشاركات دولية ومحلية

الاقتصادي والاجتماعي يشارك في اجتماع القيادات الحكومية

2022/11/2

أدار رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي الدكتور موسى شتيوي الحوار في ملتقى «دور الأمناء والمدراء العامين وآليات تنفيذ خارطة طريق تحديث القطاع العام»، الذي نظمه معهد الإدارة العامة وديوان الخدمة المدنية بحضور عدد من الوزراء والأمناء والمدراء العامين وأعضاء اللجنة الوزارية العليا لمتابعة البرنامج التنفيذي لخارطة تحديث القطاع العام.

وعلى هامش الملتقى قام المجلس بتوزيع استطلاع حول خطة تحديث القطاع العام، إذ تم تضمين نتائجه في تقرير مخرجات الحوار الوطني الذي أجراه في كافة محافظات المملكة.

وأثنى وزير الدولة لتحديث القطاع العام على دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي في إجراء حوار وطني مع مختلف القوى والفعاليات والخبراء في جميع المحافظات حول خارطة تحديث القطاع العام، لافتا إلى أن الحكومة ستأخذ بعين الاعتبار التوصيات التي سيخرج المجلس بها، مؤكداً أهمية هذه التوصيات في تجويد الخارطة والبرنامج التنفيذي.

للمزيد >>

مشاركات دولية ومحلية

ندوة بعنوان «حالة البلاد بين التقرير وخطط التحديث»

2022/11/15

استضاف مركز تعلم واعلم للأبحاث والدراسات رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي الدكتور موسى شتيوي للحديث عن تقرير حالة البلاد وارتباطه بخطط التحديث السياسي والاقتصادي والإداري التي أطلقتها الحكومة.

وعرض شتيوي في هذه الجلسة الحوارية أهم النتائج التي توصل إليها تقرير حالة البلاد لعام 2022، مبينا أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي قد وضع التحديات التي تواجه كافة القطاعات الاقتصادية والإدارية، كما قدم حلولا ومقترحات لهذه التحديات والتي تم مشاركتها مع اللجان الاقتصادية التي عملت على رؤية التحديث الاقتصادي التي أطلقت برعاية جلالة الملك عبدالله الثاني.

وأشاد شتيوي بأهمية رؤية التحديث بأبعادها الثلاثة السياسي والاقتصادي والإداري، مضيفاً أنها انبثقت عن مشروع نهضوي بقيادة جلالة الملك لمعالجة التحديات التي تواجه البلاد والانتقال نحو المستقبل، بعد دخول الأردن المئوية الثانية.

مشاركات دولية ومحلية

ندوة حوارية بعنوان: «مستقبل الاستثمار في الأردن»

2022/12/8

قدم المجلس الاقتصادي والاجتماعي ورقة حول رؤية المجلس للاستثمار في الأردن خلال ندوة حوارية بعنوان «مستقبل الاستثمار في الأردن» ضمن فعاليات ملتقى الابتكار الدولي للتطوير والتنمية المستدامة الرابع، بمشاركة متحدثين من القطاعين الحكومي والخاص.

وعرض رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي الدكتور موسى شتيوي واقع الاستثمار في الأردن والتحديات والعقبات التي تواجهه، وخاصة تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في السنوات الماضية.

وأكد على ضرورة إزالة العقبات التي تواجه المستثمر الأردني والأجنبي على حد سواء، والتركيز على الاستثمارات ذات القيمة المضافة وخاصة تشغيل الأردنيين، إضافة إلى بناء المعرفة التقنية والمهارات الحديثة.

ونوه إلى أهمية تحديد الميزة التنافسية للاقتصاد الأردني والتركيز على الصناعة بكافة أشكالها، مشيراً إلى أن الأردن يتمتع بعدد من الصناعات التي تؤهله لذلك، إضافة إلى ضرورة الاستثمار في القطاع الزراعي ممّا سينعكس إيجاباً على الأمن الغذائي الأردني والصناعات الغذائية التي يمكن أن تبنى عليه.

ولفت شتيوي إلى أهمية إعطاء التعليم أولوية كبرى في الاستثمار لأهميته في التنمية الاقتصادية والانتقال نحو التشغيل.

للمزيد >>

توقيع اتفاقيات

الاقتصادي والاجتماعي يوقع مذكرة تفاهم مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الأردن

2022/7/4

وقع المجلس الاقتصادي والاجتماعي مذكرة تفاهم مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الأردن UNDP، بهدف تبادل الخبرات وتعزيز التعاون للإسراع في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وأولويات التنمية الوطنية، من خلال إجراء الجلسات الحوارية والدراسات التحليلية القطاعية المرتبطة بتحقيق التنمية المستدامة، لضمان تكاملها واتساقها مع السياسات الوطنية ورؤية التحديث الاقتصادي 2030.

وقال رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي الدكتور موسى شتيوي إن المجلس يعمل على تطوير واقتراح وتقييم السياسات المبنية على المعرفة والدليل لدعم الأولويات التنموية الوطنية وأهداف التنمية المستدامة.

وأشار شتيوي إلى أن هذه الاتفاقية والتعاون في التحليل المشترك وحوار السياسات باستخدام البيانات الموثوقة ستساهم في تعزيز القدرة على تحقيق الأهداف التنموية ذات الأولوية للطرفين، وأكد على أهمية أن يساهم هذا التعاون في تعزيز الشفافية في البيانات والمعلومات، وإيجاد آليات لمتابعة تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

للمزيد >>

توقيع اتفاقيات

الاقتصادي والاجتماعي يوقع مذكرة تفاهم حول سياسات التشغيل وممارسات العمل اللائق المستقبلية في الأردن

2022/9/16

وقع وزير العمل نايف استيتية، ورئيس المجلس الإقتصادي والاجتماعي الأردني الدكتور موسى شتيوي، ومنسق التوظيف في الوكالة الالمانية للتعاون الدولي السيد ستيفان إيربر مذكرة تفاهم، ضمن مشروع (التشغيل في الأردن 2030)، الذي يهدف إلى تعزيز الشراكة بين اطراف الإنتاج الثلاثة (الحكومة، واصحاب العمل، والعمال) والباحثين عن عمل والمعلمين في المدارس المهنية والاكاديمية.

وقال استيتية، إن الوزارة حريصة على تعزيز هذه التشاركية بصورة تتكامل فيها ادوارهم من خلال عدة حوارات وطنية بين القطاعين العام والخاص ،حول التشغيل وممارسات العمل اللائق المستقبلية.

بدوره قال رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي الدكتور موسى شتيوي، إن المجلس يستند في عمله على الحوار مع كافة الأطراف، للخروج بتوصيات مبنية على أساس بحثي وعلمي واضح يتم التوافق حولها، للخروج بخطط عملية قابلة للتنفيذ.

ونوه شتيوي الى أن المجلس يعتبر المجلس منبرًا محايدًا بين كافة الأطراف ذات العلاقة من الحكومة والقطاع الخاص بشقيه أصحاب العمل والعمال، والأكاديميين والشباب، مما يمنح مخرجات المجلس معايير الشفافية والموضوعية.

للمزيد >>

توقيع اتفاقيات

المجلس الاقتصادي والاجتماعي يوقع مذكرة تفاهم ثلاثية مع اللجنة الوطنية لشؤون المرأة ومشروع مكانتي لتعزيز مشاركة المرأة اقتصاديا

2022/1/12

وقع المجلس الاقتصادي والاجتماعي مذكرة تفاهم مع اللجنة الوطنية لشؤون المرأة ومشروع مكانتي للتمكين الاقتصادي والقيادي للمرأة الممول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، تهدف الى تعزيز ودعم مشاركة المرأة اقتصادياً في القطاع الخاص، ودعم إيجاد الفرص القيادية لهن في القطاع العام. وقد حضر حفل التوقيع ممثلو القطاع الخاص والعام والقادة من الشركاء المعنيين. وخلال الحفل، أشار دانيال سويفت، مدير التنمية الاقتصادية والطاقة بالوكالة الأمريكية للتنمية الدولية إلى أهمية تلك المذكرة في تأسيس شراكات قوية، وأضاف: «حيث أنها ستكون دون شك ذات أثر فعال في دعم جهود الأردن لتوسيع فرص عمل المرأة وخدمة الاقتصاد عموماً وخلق فرص تشغيل شاملة للجميع».

كما قال رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني، البروفيسور موسى شتيوي: «سوف يساهم هذا التعاون في تعزيز الشفافية في البيانات والمعلومات الخاصة بعمل المرأة وإيجاد آليات متابعة من خلال المشاركة الفعالة والحوار البناء بين القطاعين العام والخاص والعمال لبناء قاعدة بيانات وإجراء الدراسات العملية التي ستساهم في تحقيق الأولويات الوطنية. كما سيساهم في تذليل التحديات وإزالة المعوقات التي تعزز من مشاركة المرأة في سوق العمل». كما أكد شتيوي على أن مشاركة المرأة في القطاع الخاص ما زالت متواضعة جداً مما يدل على وجود عقبات متعددة المستويات تحد من مشاركة المرأة الاقتصادية، لذلك سيكون إزالة العقبات أمام مشاركة المرأة في هذا القطاع هدفاً أساسياً لوحدة سياسات القوى العاملة المزمع إنشاؤها بموجب اتفاقية الشراكة التي نحن بصدد التوقيع عليها اليوم.

للمزيد >>

نشاطاتنا

جلسة تحضيرية لإعداد تقرير حالة البلاد ٢٠٢٢

2022/7/26

عقد المجلس الاقتصادي والاجتماعي جلسة حوارية بعنوان «الجلسة التحضيرية لتقرير حالة البلاد 2022»، بحضور عدد من الخبراء والمختصين في القطاعين العام والخاص وجاهيا وعبر تقنية الاتصال المرئي ZOOM، للتحاور حول الصيغة التي سيكون عليها التقرير في العام المقبل.

ويذكر أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي سيبدأ بإعداد التقرير الخامس لتقرير حالة البلاد والذي يصدره المجلس منذ عام 2018، مع إحداث تغيير في المنهجية المتبعة فيه، إذ تمت مناقشة عدة مواضيع قد تكون موضع دراسة في التقرير

للمزيد >>

نشاطاتنا

الاقتصادي والاجتماعي يبحث سبل التعاون مع الزراعة

2022/9/13

التقى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي الدكتور موسى شتيوي بوزير الزراعة المهندس خالد الحنيفات في مقر الوزارة ،بحضور أمين عام المجلس الدكتور متري مدانات وأمين عام الوزارة المهندس محمد الحياري، لبحث سبل التعاون وتطويرها.

وعرض الحنيفات خلال اللقاء، الخطة الوطنية للزراعة المستدامة لعام ٢٠٢٢-٢٠٢٥، موضحًا أن الخطة تهدف إلى خلق فرص عمل في القطاع، وزيادة معدل نمو القيمة المضافة، وزيادة إنتاجية المتر المكعب من مياه الري، وزيادة قيمة الصادرات الزراعية، إضافة إلى زيادة مساحة الغابات المستدامة، وبين أن القطاع يعاني من عدة تحديات، أهمها: ضعف البنيّة التحتية، والتغيرات المناخية، وعدم الاستقرار الإقليمي، إضافة إلى ضعف منظمات المزارعين وتعدد مراجعها، مؤكداً أن الخطة هدفها أن تجد حلولاً لهذه التحديات.

وأشاد الحنيفات بدور المجلس الاقتصادي والاجتماعي، موضحاً أن الوزارة تتابع تقارير المجلس باستمرار لتعمل على معالجة مواطن الضعف والخلل التي يضع المجلس يده عليها، لتحسين الأداء وتقويم مكامن الخلل.

وقال شتيوي إن ربط الخطط بالتمويل يجب أن يكون نهجاً لكافة الاستراتيجيات التي تصدرها الوزارات لضمان تنفيذها والاستفادة منها، مبيناً أن المجلس بصدد إجراء دراسة عن قطاع التعاونيات، مع إمكانية ربطها ببرامج التدريب التي تقوم بها الوزارة، مبديًا استعداد المجلس للتعاون مع وزارة الزراعة في إعداد الدراسات والأبحاث التي تساعد في تحقيق أهداف الخطة.

وأكد على أهمية استخدام أدوات الثورة الصناعية في قطاع الزراعة لما ستوفره من سرعة ودقة في الإنجاز، منوهاً إلى أن تقرير حالة البلاد ٢٠٢٢ سيندرج تحت عنوان «سوق العمل والثورة الصناعية الرابعة في الأردن» والذي سيكون فيه القطاع الزراعي من القطاعات ذات الأولوية.

للمزيد >>

نشاطاتنا

الاقتصادي والاجتماعي يبدأ بجلسات حالة البلاد التحضيرية

2022/9/20

بدأ المجلس الاقتصادي والاجتماعي أولى جلساته التحضيرية لتقرير حالة البلاد ٢٠٢٢ والذي يحمل عنوان «الثورة الصناعية الرابعة وسوق العمل في الأردن»، نظرا لأهمية استخدامات أدوات الثورة الصناعية الرابعة وأثرها على الاقتصاد وسوق العمل في العالم.

وعرض رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي الدكتور موسى شتيوي في بداية اللقاء على الخبراء والباحثين الذين سيقومون بإعداد التقرير، عرضاً تقديمياً يحتوي على شرح عن المشروع، والخطوط الرئيسة التي سيدرسها.

وقال الدكتور موسى شتيوي إن الهدف العام من التقرير تقييم حالة البلاد بما يتعلق بمكونات الثورة الصناعية الرابعة مقارنة مع المستوى العالمي، وتقييم مدى جاهزية الاقتصاد الاردني للتحول لهذه التقنيات.

وأكد شتيوي على أن التقرير سيسعى الى تأسيس نظام إدارة ضمان الكفاءات لسوق العمل الأردني، وتوفير خارطة طريق لتطبيق الذكاء الاصطناعي وأدوات إدارة التحول حسب جاهزية القطاعات، إضافة الى تقييم آلية التفاعل والدمج بين خطة التحديث السياسي، الاقتصادي والإداري.

وأضاف شتيوي إن تقارير المجلس أصبحت محطا للأنظار من جميع الأطرف نظرا لشموليتها واعتمادها على أساس علمي بحثي.

وقد تم تحديد منهجية التقرير والتي ستعتمد على استخدام المعايير والمقاييس العالمية والإلتزام بها، وإعداد التقرير من قبل فريق عمل من الخبراء الأردنيين، كما سيتم مراجعته من قبل عدد من الخبراء الدوليين، إضافة الى التحليل القطاعي وجلسات حوارية ونقاشية مع الشركاء.

كما يتضمن مشروع التقرير خمس مراحل وهي مرحلة التحديد، ومرحلة التحضير والتي سيتخللها زيارات ميدانية ولقاءات وجمع للبيانات والمعلومات، وجلسات تركيز، ومرحلة التقييم التي سينتج عنها مسودة أولية عن الدراسة للحصول على التغذية الراجعة والملاحظات، ومرحلة التفاوض على مستوى القطاعات وأصحاب الخبرة والمؤشرات العالمية، وأخيرا مرحلة التنفيذ للخروج بخارطة طريق ،والمرفقات الخاصة بالدراسة والنتائج و التقارير.

للمزيد >>

نشاطاتنا

الاقتصادي والاجتماعي يعقد جلسات تشاورية حول ممارسات العمل اللائق في الأردن

2022/10/11

عقد المجلس الاقتصادي والاجتماعي جلسات تشاورية مع ممثلي القطاع العام والخاص على مدار يومين بعنوان «تسهيل الحوار بين القطاعين العام والخاص حول سياسة التشغيل وممارسات العمل اللائق المستقبلية في الأردن»، ضمن مشروع التشغيل في الأردن 2030 المنفذ من قبل التعاون الدولي الألماني GIZ، بالشراكة مع وزارة العمل، للخروج بتوافقات حول القضايا الرئيسة للحوارات الوطنية التي ستعقد لاحقا، وتوضيح الخطوات القادمة لتنفيذها، وبما ينسجم مع مخرجات البرنامج التنفيذي لرؤية التحديث الاقتصادي.

للمزيد >>

وزير الداخلية يزور المجلس الاقتصادي والاجتماعي

2022/11/17

استقبل رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي الدكتور موسى شتيوي وزير الداخلية مازن الفراية في المجلس.

وجاءت هذه الزيارة لبحث سبل التعاون وللاطلاع على طبيعة عمل المجلس وخطته في المرحلة القادمة، ولتعزيز سبل التعاون بين الوزارة والمجلس في القضايا ذات الاهتمام المشترك وخاصة القضايا والمشكلات الاجتماعية.

للمزيد >>

المجلس في الإعلام

تحقيق أهداف التنمية المستدامة: المصداقية مطلوبة

أحمد العوض

بداية ..لا بد من الاشادة بالجهد المبذول من قبل «المجلس الاقتصادي والاجتماعي الاردني» برئاساته وأمنائه العامين وكادره الحاليين والسابقين، لانه جهد يستحق الثناء والتقدير، وهو شكر لا يمنع من التوقف عند كل ما يصدرعن هذا المجلس من دراسات أو تقارير.. وغير ذلك، ايمانا منّا بالدورالملقى على كاهل هذا المجلس الذي من المفترض أنه يشكّل ذراعا استشارية للحكومات المتعاقبة، حتى ولو كانت توصياته غير ملزمة للحكومات!

الغد

للمزيد >>

محور الموارد البشرية في تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

عزت جرادات

تزامنت الخطة مع تفاقم عوامل: الفقر والبطالة والضغط السكاني (اللجوء) وارتفاع معدل الإعالة ، فأدت إلى التراجع في التعليم. ومن مظاهر ذلك التراجع قضايا رئيسية ومنها: الرسوب والتسرب، الطفولة المبكرة، الكفاءة والجودة، المناهج والرقمنة، والمساءلة.

الدستور

للمزيد >>

المجلس في الإعلام

نيران «الغضب» يمكن رؤيتها في الأفق القريب.

د.أنور الخُفّش

على أرض الواقع ، سياسياً واقتصاديا واجتماعيا ، آلاف المطلوبين على قضايا مالية. وتشير دراسة صدرت عن المجلس القضائي الأردني عام 2021 إلى وجود 143 ألف قضية قضائية مالية مسجلة في 2019 وتشير التقديرات الى تجاوز أعداد المطلوبين الى ما يقارب خمسمائة ألف مواطن ، بينما بينت دراسة أصدرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني أن عدد الأفراد المطلوبين بسبب عدم تسديد ديونهم في تزايد مستمر ، وأن تداعيات جائحة كورونا وما خلقته من أوضاع اقتصادية بسبب إغلاق القطاعات مستمرة أيضاً.

للمزيد >>

الأنباط

المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني

حمادة فراعنة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني يتطلب منه وضع التصورات العلمية لولوج المئوية الثانية للدولة عبر اشتباك وترابط البرامج الثلاثة للإصلاحات السياسية والاقتصادية والإدارية لتصبح خارطة الطريق الأردنية العابرة للحكومات نحو الثورة الصناعية الرابعة إذا كانت حقا أملا وطموحا ورغبة لأن نكون فيها ومعها.

للمزيد >>

الدستور

المجلس في الإعلام

الردة الاجتماعية الرابعة

عمر كلاب

الثورة الاقتصادية الرابعة، التي كشفت ورقة نظرية اولية اعدها المجلس الاقتصادي الاجتماعي، أن الاستجابة لها في الأردن ما زالت محدودة وغير منتظمة ولا يوجد إطار ينظم عمل هذه الجهود الفردية، تشابه في مجملها الاستجابة للردة الاجتماعية الرابعة التي نشهدها، دون مقاربة علمية ومنهجية، للوقوف على الاسباب واجتراح المعالجات، وأغمضت مراكز التمويل الأجنبي ومؤسسات المجتمع المدني عينها عن الظاهرة المقلقة.

الرأي

للمزيد >>

معهد الإدارة العامة في التحديث المنشود

د.عبدالله محمد القضاه

ننظر بإيجابية لسلسلة اللقاءات الحوارية التي ينظمها المجلس الإقتصادي والإجتماعي حول خطة تحديث القطاع العام؛وله الشكر في دعوتي للمشاركة في فعالياتها المهمة، والذي يعزز هذه الإيجابية أنها هذه الحوارات يقودها معالي وزير التخطيط الذي أصفه بالمستمع الجيد والمحاور الصريح والجريء، وكون لكل امرء من إسمه نصيب؛ أملنا كبيرا بإن يكون ناصرا لمعهد الإدارة العامة،وإني أستذكر موقفه المشرف في دعم المعهد في عام 2017 عندما إتخذ قرارا جريئا بالموافقة على فتح فرع له في حرم سلطة منطقة العقبة الإقتصادية الخاصة إبان رئاسته المتميزة لها.

الغد

للمزيد >>

المجلس في الإعلام

أداء مقنع ونقاشات ساخنة

عمر كلاب

خارطة تطوير القطاع العام, تخضع الآن لعملية نقاش عميقة, على مستوى المملكة بكاملها, حيث بدأت النقاشات في العاصمة وستنتقل الى باقي المحافظات كما قال الدكتور موسى اشتيوي رئيس المجلس الاقتصادي الاجتماعي, الذي اعاد جريان الدماء في اوصال المجلس, بتصديه لحوار وطني عام حول ابرز مرتكز من مرتكزات ثالوث النهضة الشامل في المئوية الثانية, التي اطلق مفاعيلها الملك عبدالله الثاني والتقط تنفيذها بذكاء رئيس الوزراء بشر الخصاونة, الذي يتحرك في فضاءات مثلث النهضة برشاد واتزان, دون اسهال واستسهال في الوعود والنتائج, فالمثلث متوازي الاضلاع حسب علم الرياضيات والادارة العامة.

للمزيد >>

تطوير الخدمات في التحديث الإداري

د.عبدالله محمد القضاه

وبما أن الحكومة الحالية لجأت للحوار لسماع رأي الخبراء كإستجابة منها لأهم الملاحظات التي أوردوها على مخرجات اللجنة، ووافقت على توصية كنت قدمتها ضمن دراسة سابقة للمجلس الإقتصادي والإجتماعي ؛ بتسمية نائب رئيس وزراء وزير دولة لتحديث القطاع العام؛ كما هو معمول به في بريطانيا «ونأمل أن يبقى هذا الموقع على هيكل الحكومات بشكل دائم».

للمزيد >>

جلسات الحوار الوطني

الاقتصادي والاجتماعي يطلق حوارا وطنيا حول خطة تحديث القطاع العام

المجلس الاقتصادي والاجتماعي ـ عمان

للمزيد >>

جلسة للاقتصادي والاجتماعي حول الموارد البشرية

المجلس الاقتصادي والاجتماعي ـ عمان

للمزيد >>

الاقتصادي والاجتماعي يناقش الخدمات الحكومية ضمن خطة تطوير القطاع العام

المجلس الاقتصادي والاجتماعي ـ عمان

للمزيد >>

جلسات الحوار الوطني

الاقتصادي والاجتماعي يناقش بجامعة اليرموك خطة تحديث القطاع العام

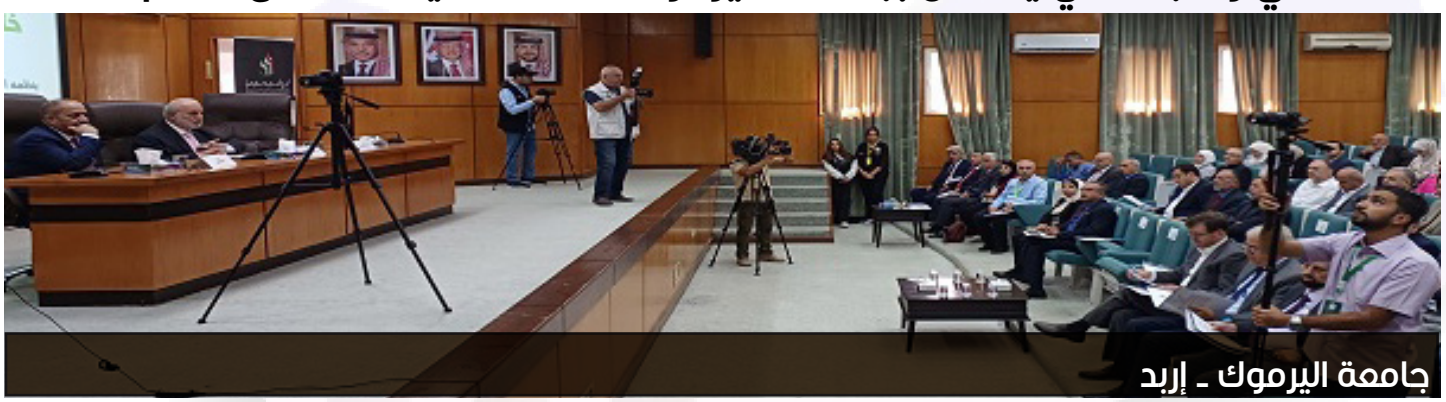

جامعة اليرموك ـ إربد

للمزيد >>

المجلس الاقتصادي والاجتماعي ينظم لقاء حواريا حول تحديث القطاع العام في محافظة الكرك

جامعة مؤتة ـ الكرك

للمزيد >>

معان: لقاء حواري حول خارطة تحديث القطاع العام

جامعة الحسين بن طلال ـ معان

للمزيد >>

جلسات الحوار الوطني

جلسة نقاشية حول خطة التحديث للقطاع العام في جامعة آل البيت

جامعة آل البيت ـ المفرق

للمزيد >>

حوارية حول خارطة تحديث القطاع العام في مأدبا

جامعة الأمريكية في مأدبا ـ مأدبا

للمزيد >>

حوارية في جرش حول خطة تحديث القطاع العام

جامعة جرش ـ جرش

للمزيد >>

جلسات الحوار الوطني

جلسة حوارية في عجلون لمناقشة خطة تحديث القطاع العام

جامعة عجلون الوطنية ـ عجلون

للمزيد >>

الاقتصادي والاجتماعي ينظم حوارية في الزرقاء حول تحديث القطاع العام

المركز الثقافي لبلدية الزرقاء

للمزيد >>

حوارية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي عن تحديث القطاع العام بعمان الأهلية

جامعة عمان الأهلية ـ البلقاء

للمزيد >>

جلسات الحوار الوطني

المجلس الاقتصادي والاجتماعي ينظم لقاءً حواريا في الطفيلة

جامعة الطفيلة التقنية ـ الطفيلة

للمزيد >>

الاقتصادي والاجتماعي يختتم جلساته الحوارية حول تحديث القطاع العام بالعقبة

فندق الإنتركونتيننتال ـ العقبة

للمزيد >>

الانجازات 2022

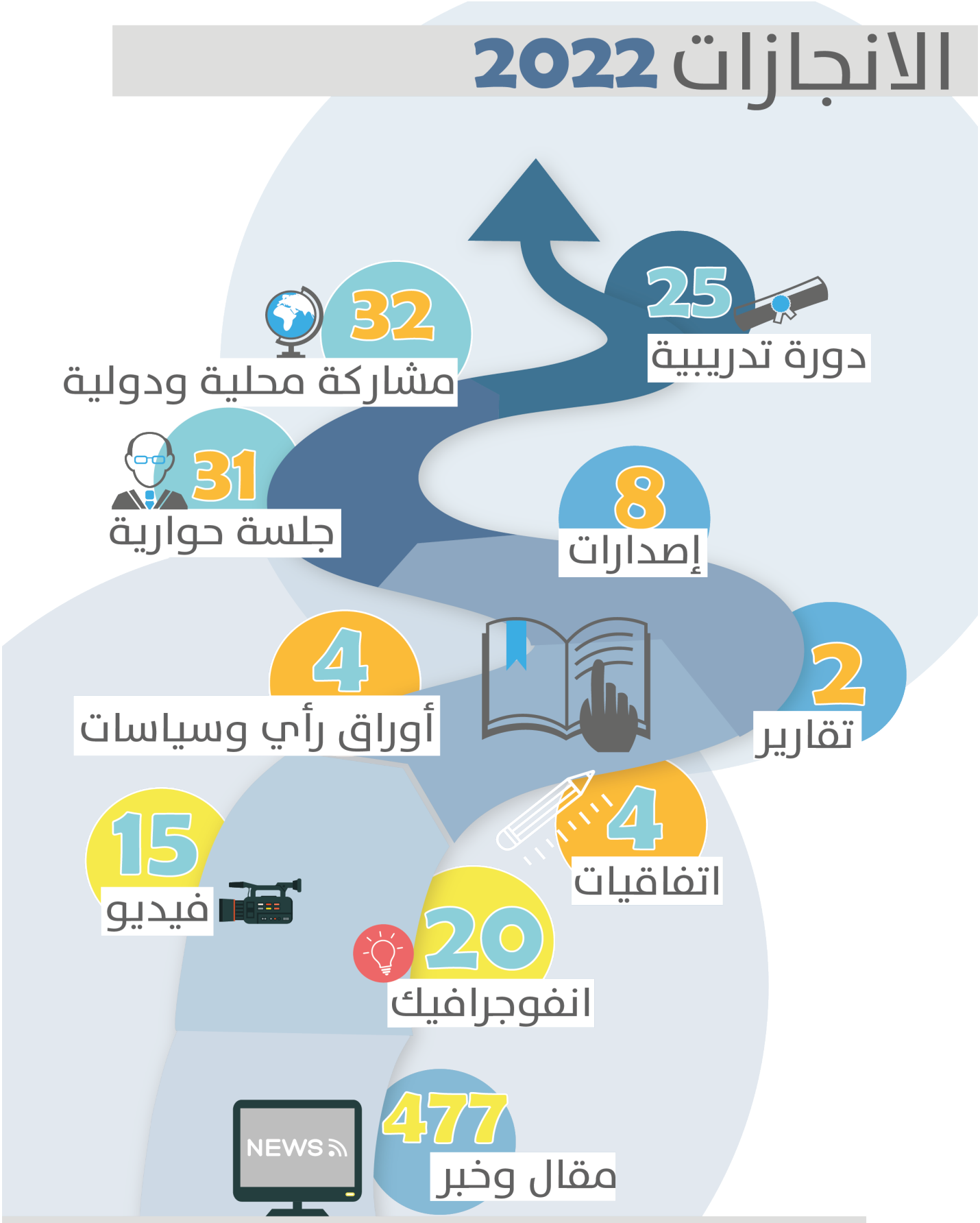

WWW.ESC.JO @ESCJordan @JordanESC @jordanesc.jo

نتائج الاستطلاع حول خطة تحديث القطاع العام الذي تم توزيعه على المشاركين في الحوار الوطني واجتماع القيادات الحكومية

نتائج الاستطلاع حول خطة تحديث القطاع العام الذي تم توزيعه على المشاركين في الحوار الوطني واجتماع القيادات الحكومية